

أكتوبر ٢٠٢٠ - تقرير الاستقرار المالي العالمي

لمحة عن الفصل الرابع

- قد تسبب الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في نشأة تحديات تتعلق برأس المال لدى البنوك، حتى وإن كانت البنوك قد دخلت الأزمة وهي تتمتع بنسب رأس مال أعلى مما كان عليه الوضع قبل الأزمة المالية العالمية ورغم التدخلات الكبيرة من خلال السياسات لاحتواء التداعيات الاقتصادية المترتبة على الأزمة الحالية.
- وتوضح نماذج المحاكاة الاستشرافية القائمة على أداة عالمية جديدة لاختبار تحمل الضغوط أنه في ظل سيناريو أساسي يتماشى مع ما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشهد رأس المال المصرفي هبوطاً حاداً لكنه سرعان ما يتعافى منه، بينما يشير أحد السيناريوهات المعاكسة إلى استمرار الأثر السلبي على متوسط نسب رأس المال.
- وفي السيناريو المعاكس، تعجز طائفة من البنوك الضعيفة تمثل ٩,٣٪ من أصول النظام المصرفي عن استيفاء الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية، ويصل قصور رأس المال لديها إلى أكثر من ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، مقارنةً بالحدود التنظيمية القانونية العامة.
- وفي غياب سياسات تخفيف الآثار المطبقة بالفعل على مستوى فرادى البنوك، فإن طائفة البنوك الضعيفة يمكن أن تصل نسبتها إلى ٢١٪ من أصول الجهاز المصرفي، كما يمكن أن يصل قصور رأس المال إلى ٤٨٠ مليار دولار أمريكي على مستوى العالم.
- ومن شأن سياسات التخفيف على مستوى فرادى البنوك أن تساعد في الحد من المخاطر على الاستقرار المالي إذا انحسرت الأزمة بسرعة، ولكنها قد تعرض كفاية رأس المال المصرفي للمخاطر إذا استمرت الأزمة لمدة أطول.

هل ستظل رسمة البنوك كافية؟

دخلت البنوك أزمة كوفيد-١٩ الحالية وهي تتمتع بمستويات رأس مال أعلى مما كان عليه الوضع قبل الأزمة المالية العالمية، وسارع صناع السياسات بتطبيق مجموعة من السياسات لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز قدرة البنوك على الإقراض. غير أن مجرد حجم الصدمة والزيادة المرجحة في حالات العجز عن السداد في قطاعي الشركات والأسر قد يفرضان تحديات أمام ربحية البنوك ومراكز رأس المال فيها. وباستخدام نموذج محاكاة استشرافي لمسار نسب رأس المال في عينة من نحو ٣٥٠ بنكا تنتمي إلى ٢٩ بلداً وتشكل أصولها ٧٣٪ من الأصول المصرفية العالمية، يتبين أن هذه النسب يمكن أن تنخفض نتيجة لأزمة كوفيد-١٩، لكنها تظل، في المتوسط، أعلى بدرجة مُمْتَنَّة من الحدود الدنيا التنظيمية. غير أن هناك تفاوتاً بين المناطق وفي داخلها، كما توجد طائفة من البنوك الضعيفة تمثل أصولها ٩,٣٪ من أصول الجهاز المصرفي في العينة وقد تعجز عن استيفاء الشروط التنظيمية لرأس المال إذا تحقق أحد السيناريوهات المعاكسة. وتساعد الضمانات الحكومية للقروض وغيرها من السياسات التي تعَدِّل حساب نسب رأس المال في القطاع المصرفي على تخفيف الهبوط في نسب رأس المال المعلنة والحد من انتشار نقص رؤوس الأموال لدى البنوك. وعند النظر في مدة هذه الإجراءات وغيرها، ينبغي أن يوجه صناع السياسات انتباههم لما ينطوي عليه الاختيار من مفاضلة بين الفترات الزمنية، حيث إن السياسات التي تحد من مخاطر الصدمات المؤقتة على الاستقرار المالي قد تزيد من مواطن الضعف لدى البنوك فيما يتعلق بطاقة استيعاب الخسائر والمديونية الكلية إذا امتدت الأزمة لفترة مطولة. ومن شأن السياسات الرامية إلى تخفيض توزيعات رأس المال وضمان كفاية التمويل لبرامج ضمان الودائع، وكذلك خطط الطوارئ التي تحدد كيفية التحرك لمواجهة الضغوط الممكنة، أن تساعد في التعامل مع عواقب أي سيناريو معاكس محتمل.